#### الأربعاء ٣ /تموز /٢٠٢٤

الشرق الأوسط: تأكيد عراقي لاجتماع سوري - تركي في بغداد ولا موعد للتطبيع؛ الأخبار: الغضب السوري ورقة تربك تركيا في الداخل وعلى الحدود؛ إعادة العلاقات التركية - السورية بين السهل والسهل الممتنع صحيفة تركية: عوامل إقليمية (قد تكون) حاكمة لتحريك مسار المصالحة الآن! حرب ضروس قد تلتهم الشرق الأوسط! دراسة إسرائيلية: ملاحقة تل أبيب للسلطة الفلسطينية كيْد مرتد عليها في العالم! نيويورك تايمز: قادة الجيش الإسرائيلي يخشون من حرب "أبدية" ويريدون وقف النار في غزة؛ لا للتجنيد بالجيش الصهيوني.. لوفيغارو: اليهود المتشددون لن يقبلوا الخدمة العسكرية؛ تقرير: الإمارات على علاقة مع شركة تصنيع أسلحة صربية ساعدت إسرائيل في غزة! بلومبرغ: هزيمة ماكرون قد تؤدي إلى زعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي و"الناتو"؛ فرنسا مهددة بالحصول على برلمان من يسار اليمين؛ الغارديان: الانتخابات المبكرة في فرنسا: عندما أصبح ما لا يمكن تصوره ممكناً؛ خبير أميركي في فورين بوليسي: عودة ترامب تنذر بإعادة أوروبا إلى ماضيها الفوضوي! إيكونوميست: هكذا كان عالم الجاسوسية وهكذا أصبح. ؟!!

الموضوع الرئيس: تأكيد عراقي لاجتماع سوري ـ تركي في بغداد ولا موعد للتطبيع... الغضب السوري ورقة تربك تركيا في الداخل وعلى الحدود... إعادة العلاقات التركية ـ السورية بين السهل والسهل الممتنع..؟!!

أكدت مصادر عراقية أن حكومة محمد شياع السوداني تلعب دوراً وسيطاً بين تركيا وسورية، تمهيداً لعقد لقاء للتطبيع بينهما في بغداد، دون أن تحدد موعده. وقال مسؤول في مكتب رئيس الحكومة العراقية، لصحيفة الشرق الأوسط: «إن بغداد تعمل على إنجاح وساطتها لترطيب الأجواء بين دمشق وأنقرة، وأن تبدأ مرحلة استقرار جديدة في المنطقة». وقال المسؤول العراقي: «إن الحكومة تبذل بالفعل جهوداً للتطبيع بين البلدين تتضمن عقد لقاءات ثنائية تحتضنها بغداد». وقالت مصادر سياسية، للصحيفة: «إن دخول بغداد على خط الوساطة بين تركيا وسورية يعني بالضرورة أن إيران منحت ضوءاً أخضر لذلك، لا سيما أن ملف مناطق الإدارة الذاتية شمال شرقي سورية ومسألة حزب العمال الكردستاني على قدر كبير من الحساسية السياسية والميدانية بالنسبة لطهران».



وتحت عنوان: فوضى في الشمال السوري: تركيا تواجه مخاوفها مبكراً، أفاد تقرير في صحيفة الأخبار اللبنانية، أنه على نحو متوقع، بدأت المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، والخاضعة لسيطرة تركيا في الشمال السوري، تشهد حالة فوضى تتخلّلها هجمات على مقرات وشاحنات ونقاط عسكرية تركية، بالتوازي مع فوضى مشابهة تقريباً في الداخل التركي، على خلفية هجمات يشنها مواطنون أتراك على ممتلكات ومصالح سورية. ومثل شرارة تلك الحالة تعرّض مجموعة من السوريين لهجمات في منطقة قيصري، بعد تداول أنباء خاطئة عن قيام مواطن سوري بالتحرّش بفتاة تركية، قبل أن يتبين أن السوري، الذي ألقي القبض عليه، تحرّش بفتاة سورية، وأن القضية تم طيّها بعد تدخل الشرطة. وإثر ذلك، بدأت موجة من العنف الموجّه ضد السوريين، شملت مناطق عديدة في الداخل التركي، ورد عليها السوريون بهجمات على المصالح التركية، لتقابل بعض مناطق عديدة في الداخل التركي، ورد عليها السوريون بهجمات على المصالح التركية، لتقابل بعض مذاطق عديدة من الأمر الذي زاد من اشتعال الموقف.

وكانت تركيا عمدت، خلال السنوات الماضية، في سياق محاولات تتريك الشمال السوري، إلى إتباع المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق لسلطة وال تركي، كما قامت بإنشاء فروع لدوائر وشركات حكومية تركية، إلى جانب وجودها العسكري في نقاط عديدة من الشمال وحتى الشمال الغربي، الأمر الذي يجعل استهداف مصالحها أمراً سهلاً، حتى بعد أن قامت بتدعيم قواعدها خلال الأسبوعين الماضيين.

وأوضحت الأخبار، أنه وبينما لا تعتبر الهجمات التركية ضد الوجود السوري في تركيا مفاجئة، في ظل تناميها المستمر منذ بضعة أعوام، مثلت ردة الفعل في الشمال السوري حدثاً يمكن اعتباره غير مسبوق، سواء من ناحية الانتشار الواسع للفوضي، أو من ناحية الحدة، إذ أقدم سوريون على حرق العلم التركي، وهاجم آخرون جنوداً أتراكاً، في حين خرجت تظاهرات مناوئة لأنقرة، تتهمها برربيع المعارضة السورية» على خلفية مساعى التطبيع القائمة مع دمشق. وفي المقابل، وفي محاولة منها لضبط الفوضي، أعلنت تركيا إغلاق المعابر الحدودية مع سورية، بشكل مؤقّت، كما قامت بقطع الاتصالات عن بعض المناطق والتشويش عليها في مناطق أخرى، في وقت خرج فيه وزير الداخلية التركي، معلناً القبض على ٤٧٤ شخصاً على خلفية عمليات التحريض في ولاية قيصري، بالتوازي مع عدد من قادة الفصائل الموثوقة، والذين أوكلت إليهم مهمة ضبط الشارع، في وقت عقدت فيه فصائل «الجيش الوطني» المعارض التابع لتركيا، اجتماعاً خرج ببيان يلاطف في وقت عقدت فيه فصائل «الجيش الوطني» المعارض التابع لتركيا، اجتماعاً خرج ببيان يلاطف

ونقلت الصحيفة عن مصادر ميدانية أن «اجتماعاً عقده مسؤولون أتراك، وقطريون، مع «هيئة تحرير الشام»، شرح خلاله القطريون والأتراك مخاطر الانفلات الأمني، وتأثيره على الموقف التركي الذي



قد يتخلى عن حماية المعارضة». وعلى هذه الخلفية، تمكّنت التحركات التركية العاجلة والوساطة القطرية، حتى الآن، من ضبط الموقف وتهدئة الشارع الذي خرجت فيه تظاهرات عديدة.

وأبرزت صحيفة العرب: الغضب السوري ورقة تربك تركيا في الداخل وعلى الحدود. وبحسب الصحيفة، لم تنجح مساعي التهدئة ونزع الفتيل التي لجأت إليها السلطات التركية لوقف موجة العنف ضد اللاجئين السوريين وممتلكاتهم، وتطور الوضع إلى ما هو أسوأ من خلال احتجاجات وأعمال عنف ضد الوجود التركي في مناطق سيطرة المعارضة السورية التي يفترض أنها أكثر ولاء لأنقرة. وليس من مصلحة السلطات التركية انفلات الوضع باستهداف السوريين على أراضيها، وبفورة احتجاجات مناوئة لها في مناطق المعارضة التي كان لأنقرة دور مهم في حمايتها من هجمات القوات السورية والروسية. ومن شأن التوتر المفاجئ أن يربك رغبة أنقرة في التقارب مع دمشق والحوار مع نظام الرئيس السوري خاصة أن مساعي التقارب لا تشمل عودة اللاجنين السوريين إلى أراضيهم. كما أن تركيا ليس من الوارد أن تتخلّى عن مناطق سيطرة المعارضة من دون أن تحقق مكاسب من ورائها في عملية التفاوض تتعلق بتأمين حدودها بضمانات واضحة من دمشق.

ومن المستبعد أن يكون التصعيد ضد السوريين مرتبطا بوجود خطة لدى أنقرة لدفعهم إلى المغادرة والتمهيد للتوافق مع الأسد، كما تفترض بعض القراءات، لأن الموضوع قديم ومتراكم منذ سنوات ويتداخل فيه السياسي بالاجتماعي والاقتصادي والأمني وليس مجرد حدث طارئ أو مفتعل... ولا شك أن تظاهر مسلحين تابعين للمعارضة وإطلاق الرصاص على مواقع رسمية تركية لن يمر دون ردة فعل عقابية من القوات التركية، في وقت يرى فيه مراقبون أن أنقرة ستتولى تأجيج الغضب من ردود فعل السوريين في المناطق التي تتداخل فيها السلطات بين تركيا والفصائل بسبب ما ترى أنه عدم اعتراف بجميل أنقرة وفضلها بتدريب وتأهيل وتأمين المسلحين التابعين للفصائل.

وتحت عنوان: إعادة العلاقات التركية ـ السورية بين السهل والسهل الممتنع، كتب فتحي أحمد في صحيفة العرب: تركز أنقرة على تسوية ملفات أهمها؛ التخلص من عبء أزمة اللاجئين التي أرهقت تركيا وأحدثت انقسامات داخلية هائلة، وبات أردوغان ملزما بالتحرك في هذا الملف لما لهذه القضية من تأثيرات مستقبلية على خططه في دعم حظوظ حزب العدالة والتنمية في الحكم مستقبلا، ولن يستطيع تسوية هذه القضية من دون التطبيع مع دمشق والتفاهم حول كيفية إعادة اللاجئين؛ الملف الثاني؛ هو إيجاد حل للخطر الكردي في شرق سورية، حيث سيحقق وجود قوات الجيش السوري بالقرب من الحدود التركية مصلحة أمنية لتركيا في ظل التقارب بين الطرفين ويبعد خطر النزعة الانفصالية، كما أنه يضعف مبررات الوجود الأميركي في تلك المناطق، وقد يدفع ذلك الإدارة الذاتية الكردية في ظل هذا التغير إلى البحث عن صيغ واقعية مع دمشق؛ الملف الثالث؛ هو الاستفادة من الوضع اللوجستي لسورية بوصفها بوابة عبور أوسع وأقل تكلفة لتركيا نحو المشرق والخليج.



بالإضافة إلى الاستفادة المستقبلية من عملية إعادة الإعمار، والتعاون في مجالات التنقيب واستخراج الغاز الطبيعي والنفط في شرق المتوسط.

وختم الكاتب بالقول: الخلاصة تكمن في تعقيدات الحلول النهائية المتمثلة في المياه وترسيم الحدود وخير دليل لواء الإسكندرون الذي يعكر صفو أي اتفاق نهائي بين الطرفين. أما الأمور الأخرى فيسهل التغلب عليها؛ آخر الكلام: في ما يتعلق بفلسفة أحمد داوود أوغلو والتي لم يتبنها أردوغان وهي تصفير المشكلات مع الجوار. يخطئ البعض في الاعتقاد بأن حل مشكلة لواء الإسكندرون وارد.. سيبقى اللواء عقبة كؤودا في طريق أي اتفاق نهائي مع سورية.

وفي صحيفة جمهورييات التركية، لفت محمد علي غولر إلى أن «جزءاً من الجمهور لم يعلّق أهمية كبيرة على رسالة أردوغان بخصوص الاجتماع المحتمل مع الأسد، لأن رسائل التطبيع أيضاً». كانت موجودة قبل انتخابات أيار ٢٠٢٣... لكن عندما انتهت الانتخابات، انتهت رسائل التطبيع أيضاً». واستدرك غولر بأن «رسالة أردوغان هذه المرّة لا تنبع من حاجة سياسية محلّية بحتة، بل من بعض التطوّرات الإقليمية، لأنه قبل يوم واحد منها، أدلى الأسد ببيان مهم، أشار فيه إلى ضرورة أن تتخذ أنقرة خطوات». وعدّد غولر ثلاثة عوامل إقليمية (قد تكون) حاكمة لتحريك مسار المصالحة الآن: الأول، ممّا لا شكّ فيه أنّ سعي «حزب الاتحاد الديموقراطي» (PYD) الذي ترعاه الولايات المتحدة، إلى إجراء انتخابات بهدف شرعنة وجوده، يفرض التعاون بين الأطراف، فيما تركيز رسالة الأسد على «استعادة سيادته على كامل أراضي البلاد» مهم؛ الثاني، قرّرت بعض دول المنطقة إخراج الجنود الأميركيين وفرض ذلك على بلادهم، بعدما تمكّنت بغداد من جلب واشنطن إلى طاولة المفاوضات. ومع اضطرارها إلى الانسحاب من العراق، فإن فرص الولايات المتحدة في الصمود في المفاوضات. ومع اضطرارها إلى الانسحاب من العراق، فإن فرص الولايات المتحدة في الصمود في سورية ضئيلة؛

الثالث، شدّد وزير الخارجية، حاقان فيدان، خلال لقاءاته الأخيرة في الصين، عن تكامل مشروع «طريق التنمية»، الذي يتمحور حول تركيا والعراق - مع إمكانية شموله جيرانهما أيضاً - وسيربط الخليج بأوروبا، مع «مبادرة الحزام والطريق»، علماً أن تنفيذ هذا المشروع يعتمد على سلامة الطريق. وفي هذا السياق، بدأت كل من أنقرة وبغداد وطهران ودمشق التعاون بشكل ثنائي وثلاثي ضد الإرهاب الذي ترعاه واشنطن، وهو ما يندرج في إطاره إعلان محمد السعيدي، قائد قوات الحدود في وزارة الداخلية العراقية، وضع خطة مكونة من مرحلتين مع أنقرة، وست مراحل مع طهران، لأمن حدود تركيا وإيران.

وأنهى غولر مقالته بالقول: «باختصار، كما قالت موسكو: "الظروف أكثر ملاءمة من أيّ وقت مضي"، والتطوّرات الإقليمية التي ذكرناها أعلاه تفرض التطبيع بين أنقرة ودمشق. والقضية الآن هي



ما إذا كان أردوغان سيستخدم مسألة المصالحة الآن في مفاوضاته الجديدة مع الأطلسي. ومع ذلك، دعونا نؤكد: إذا لم يستغل أردوغان هذه الفرصة الآن، فسوف يؤدي ذلك إلى تسريع وتيرة تراجع حزبه وحكومته».

#### أخبار عن سورية:

## حرب ضروس قد تلتهم الشرق الأوسط. ؟!!

كتب ألكسندر لانغلواز في مجلة ناشيونال إنترست الأمريكية، أنّ المخاطر المرتبطة بالحرب بين إسرائيل وحزب الله تمثّل سيناريو يوم القيامة بالنسبة لصانعي السياسة الأمريكيين، لكنه سيناريو يجب عليهم تجنبه. وأضاف: يبدو أن إسرائيل وحزب الله اللبناني على استعداد لتصعيد الأعمال العدائية إلى حرب أوسع نطاقا. والحقيقة أن كلا الجانبين يدق ناقوس الخطر بينما تضع إسرائيل اللمسات الأخيرة على العمليات الثقيلة في غزة لتحويل التركيز إلى الجبهة اللبنانية، مع التزام إسرائيل بضمان هزيمة عدوها في الشمال.

ويجب أن يرعب هذا الواقع زعماء العالم الذين يجب عليهم أن يرفضوا علنا أي صراع محتمل، نظرا لاحتمال النزوح الجماعي كما حصل مع أزمة اللاجئين ١٠١٦-٢٠١ لقد أرسل الرئيس بايدن مسؤولين كبارا إلى لبنان وإسرائيل للتحدث مع الطرفين عن حرب شاملة، لكن هذه الجهود متعثرة؛ ولا يزال حزب الله مصرا على ربط أي توقف للقتال بوقف دائم لإطلاق النار في غزة، وهو الأمر الذي يواصل نتنياهو تقويضه من خلال التحدث علنا عن المفاوضات. وفي سياق مماثل، يفعل المسؤولون الأمريكيون الشيء نفسه مع حزب الله، حيث يقدم مسؤولون مجهولون ضمانات بأن الولايات المتحدة ستدافع عن إسرائيل في الحرب.

أما حزب الله فعليه أن يُظهر القوة والدعم لفلسطين ضمن أيديولوجية المقاومة الأوسع نطاقا للحفاظ على الشرعية بين قاعدة دعمه. وهذه الأيديولوجية هي التي تحرك تفكيره، مما يعني أنه لا يستطيع التراجع وسط قتال مع الإسرائيليين. وفي الوقت نفسه، تدّعي الولايات المتحدة أنها تدعم وقف التصعيد، لكنها تناقض نفسها من خلال الدعم غير المشروط لإسرائيل.

وضمن هذا الإطار فإن كل الطرق تؤدي إلى الصراع؛ ومن المرجح أن تختار إسرائيل القوة للسماح بعودة ما يقرب من ٩٦ ألف مواطن إلى مدنها الشمالية. ويعتقد الإسرائيليون ذوو النفوذ أن بلادهم قادرة على هزيمة حزب الله رغم هزيمتين محرجتين سابقا في لبنان؛ ورغم أن إسرائيل تحاول التوصل إلى وقف غير رسمي لإطلاق النار في غزة من خلال العمليات الكبرى في رفح لإيصال رسالة إلى حزب الله أن الحرب معها سيؤدي بهم إلى الهاوية، إلا أن احتمال نجاح الاستراتيجية ضئيل



جدا؛ وسبب فشل الاستراتيجية يعود إلى بعض الحقائق على أرض الواقع؛ فإسرائيل لن تلتزم بوقف كامل ودائم لإطلاق النار في غزة؛ ومن غير المرجح أن تتخلى حماس عن مطالبها، وعلى وجه التحديد الانسحاب الإسرائيلي الكامل ووقف إطلاق النار الدائم؛ ومن دون التوصل إلى اتفاق، من غير المرجح أن يوقف حزب الله وقف إطلاق النار من جانب واحد.

ورغم كل الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لتحقيق نتائج إيجابية وسلمية، أثبتت إدارة بايدن عدم قدرتها على القيام بما هو ضروري لتحقيق نتيجة تنهي القتال. ويرجع ذلك إلى اعتقاد بايدن بأن واشنطن يجب أن تلبي كل المطالب الإسرائيلية.

والنتيجة هي حرب بين حزب الله وإسرائيل ستجذب الولايات المتحدة بالتأكيد؛ فنتنياهو يتلاعب بواشنطن بانتظام لدعم طموحاته. وعندما تبدأ القنابل في السقوط على تل أبيب بأعداد كبيرة مع اجتياح ترسانة حزب الله الصاروخية التي يبلغ قوامها ١٥٠ ألف صاروخ دفاعات إسرائيل فمن المرجح أن يختار المسؤولون الإسرائيليون إحراج بايدن علانية مرة أخرى؛ وستغطي هذه الحجة ما يتداولونه من أن بايدن لا يبذل ما يكفي لدعم حليفه الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط؛

وسوف تسير النخبة السياسية الأمريكية في ركاب نتنياهو وتنخرط في الحرب؛ وعندما تبدأ الطائرات الأمريكية في قصف وادي البقاع، فإن خطر نشوب حرب إقليمية سيزداد بشكل كبير، مما يعرض القوات الأمريكية التي تحتفظ بمواقع نائية ضعيفة الدفاع في سورية والعراق والأردن لخطر كبير من هجمات إيران أو المجموعات التابعة لها. وسيكون لنزوح السكان آثار خارج المنطقة، مما سيؤدي اللي تفاقم الأزمات المستمرة في العراق وسورية ولبنان؛ وسيؤدي هذا في النهاية إلى إجبار عدد لا يحصى من الأشخاص على الفرار إلى أوروبا أو دول إقليمية أخرى تواجه بالفعل مشكلات تتعلق بالاستقرار، بما في ذلك الأردن. ومثل هذه النتيجة من شأنها أن تتجاوز أزمة الهجرة في الفترة بالاستقرار، مما يمثل مشكلة كبيرة لأوروبا وسط الحرب في أوكرانيا وصعود اليمين المتطرف.

وإذا انخرطت الولايات المتحدة في هذه الحرب فسوف تصرف انتباهها عن منطقة المحيط الهادي وشرق آسيا. وبذلك تقدم هدية ثمينة للصين التي ستستمتع بواشنطن المتعثرة؛ وفي نهاية المطاف فإن المخاطر المرتبطة بالحرب بين إسرائيل وحزب الله تشكل سيناريو يوم القيامة بالنسبة لصناع القرار السياسي الأمريكيين، ولكنه سيناريو ينبغي لهم أن يتجنبوه، ويجب أن يكون واضحا الآن أن الولايات المتحدة لن تدعم الغزو الإسرائيلي للبنان. وأي شيء أقل من هذا النهج يترك واشنطن متواطئة في عاصفة نارية من صنعها..!!

الأراضى الفلسطينية المحتلة:



## دراسة إسرائيلية: ملاحقة تل أبيب للسلطة الفلسطينية كيد مرتد عليها في العالم..؟!!

يحذّر معهد دراسات الأمن القومى فى جامعة تل أبيب من تبعات الملاحقات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية للسلطة الفلسطينية والفلسطينيين، ويقدّم عدة توصيات لتحاشي المزيد من التورّط عالمياً. ويقول المعهد، في تقرير نُشر على موقعه، إن السلطة الفلسطينية تقوم بتحريك حملة سياسية وقانونية في المؤسستين القانونيتين الدوليتين محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية، وعبر منصات قانونية دولية أخرى، من ضمنها مؤسسات الأمم المتحدة، تركز على توجيه الاتهامات لإسرائيل وقادتها بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية. رداً على ذلك، قررت الحكومة الإسرائيلية تحضير سلّة عقوبات ضد السلطة الفلسطينية، كما تفكّر في الإضرار بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية.

ويستذكر التقرير سلّة من العقوبات الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية وينبه المعهد إلى أن هذه الخطوات تؤدي شيئاً فشيئاً إلى تقليص الفارق بين مداخيل السلطة ومصاريفها، ويُحتمل أن يكون قد تم أخذ إنذار البنك الدولي بعين الاعتبار، والذي حذّر من أن استمرار تجميد تحويل أموال المقاصة للسلطة قد يؤدي إلى انهيارها. ويستنتج أن مصلحة إسرائيل الأمنية تتمثل في فرض الهدوء والاستقرار الميداني، والحؤول دون وقوع انتفاضة شعبية واسعة النطاق، تُفاقم الحاجة إلى زيادة عديد قوات الجيش الإسرائيلي العاملة في الضفة، وسيكون ذلك، بالضرورة، على حساب قطاع غزة والحدود الشمالية.

ويرى معهد دراسات الأمن القومى الإسرائيلي أن إسرائيل بحاجة فعلاً إلى مواجهة المعركة الدولية التي تقودها السلطة الفلسطينية ضد شرعية إسرائيل واتهامها بالإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية. لكن لتحقيق هذا الهدف، من الأفضل التركيز على إلحاق الضرر الدقيق بالمصالح الشخصية للأفراد والمؤسسات المرتبطة بالسلطة الفلسطينية، والتي تروّج الحملة السياسية والقانونية ضد إسرائيل في المحافل الدولية، وبصورة خاصة في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

ويرجح المعهد أن يؤدي الضرر الواسع النطاق بكبار مسؤولي حركة فتح، حتى أولئك الذين لا يشاركون في الحملة الدولية، إلى زيادة الانتقادات الداخلية لأبو مازن وتقويض سياسته، ولا سيما إصراره على منع المصالحة مع حماس. ويرى أنه بعد كل شيء، تتمثل المصلحة الرئيسية لإسرائيل في عدم انضمام "حماس" إلى القيادة الفلسطينية.

ويمضى فى تحذيراته من تبعات الملاحقة العلنية: "إن عملية واسعة لتدمير البنية التحتية والمباني الفلسطينية غير القانونية فى المناطق (ب) ستعتبر سبباً يدفع الجهات الدولية إلى اتهام إسرائيل



بممارسة سياسة الأبارتهايد، إذ توجد، فعلاً، فجوة هائلة في حجم عمليات الهدم الممارسة ضد الفلسطينيين، مقارنة بقوننة عمليات البناء اليهودية غير القانونية.

وضمن توصياته، يقول المعهد إن من المناسب تجنّب إلحاق الأذى المباشر وغير المباشر بالسكان الفلسطينيين، كي لا يتم دفعهم إلى ارتكاب أعمال انتقامية "إرهابية وعنيفة"، وتلافي ظهور إسرائيل بمظهر مَن يمارس العقوبات الجماعية. ويضيف: إن زيادة الضغط على الجمهور الفلسطيني، إلى جانب تجاهُل عنف المتطرفين الإسرائيليين ضد السكان الفلسطينيين، وبصورة خاصة في هذه الأيام... يمكن أن يؤديا إلى اندلاع انتفاضة شعبية. ويرى أن هناك قضية رئيسية أخرى تتمثل في تهديد النظام الدولى بعزل إسرائيل:

لقد أصبحت العزلة السياسية أكثر واقعيةً وأهميةً، وهي خطر يجب معالجته بالقدر نفسه من الجدية الذي يميز التعامل مع التهديدات العسكرية، وقبل اتخاذ القرارات، يجب فحص آثارها في شرعية إسرائيل ومكانتها الدولية. وبحسب المعهد، فقد تضررت شرعية إسرائيل على خلفية الحرب في غزة لثلاثة أسباب رئيسية، هي: أولاً، عدم إبداء إسرائيل التعاطف، أو الرحمة تجاه المدنيين الفلسطينيين، في حين يُعتبر عملها العسكري "عقاباً جماعياً"؛ ثانياً، عدم قيام الحكومة الإسرائيلية، حتى هذه اللحظة، بتقديم خريطة طريق سياسية وخطة تحدد مقاصدها؛ ثالثاً، الرفض الإسرائيلي القاطع لفكرة إقامة دولة فلسطينية، وبالتالي فهي تعلن نيتها منع الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير.

ويضيف تقرير المعهد: هذه هي في الواقع المعايير الثلاثة التي يستخدمها المجتمع الدولي لتقييم أفعال إسرائيل. وكيلا تتفاقم الأمور وتصبح أسوأ، يجب على إسرائيل أن تتصرف بحكمة، وأن تتجنب اتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تضرها. وخصوصاً عندما تكون نتائج العقوبات التي تفرضها إسرائيل على السلطة غير واضحة.

نيويورك تايمز: قادة الجيش الإسرائيلي يخشون من حرب "أبدية" ويريدون وقف النار في غزة... لا للتجنيد بالجيش الصهيوني. لوفيغارو: اليهود المتشددون لن يقبلوا الخدمة العسكرية... تقرير: الإمارات على علاقة مع شركة تصنيع أسلحة صربية ساعدت إسرائيل في غزة..؟!!

نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن مسؤولين قولهم إن كبار جنرالات إسرائيل يريدون بدء وقف إطلاق النار في غزة حتى لو أدى ذلك لبقاء حماس. كما نقلت الصحيفة عن المسؤولين تأكيدهم أن الهدنة ستكون أفضل طريقة لاستعادة المحتجزين الذين يقدر عددهم بـ١٢٠ وأضاف المسؤولون أن جنرالات إسرائيل يعتقدون أن قواتهم تحتاج لوقت للتعافي في حال حرب برية ضد حزب الله، كما يظنون أنه يمكن للهدنة مع حماس أيضا أن تسهل التوصل إلى اتفاق مع حزب الله.



ونقلت الصحيفة عن مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق قوله إن الجيش يدعم بالكامل صفقة التبادل ووقف إطلاق النار، وذكر أن مسؤولي الجيش يعتقدون بإمكان العودة والاشتباك مع حماس لاحقا. وقالت الصحيفة نقلا عن مسؤولين إسرائيليين إن الجيش يخشى من حرب وصفها بالأبدية التآكل فيها طاقاته وذخائره تدريجيا. وقال المسؤولون إن "إبقاء حماس في السلطة حاليا لاستعادة المحتجزين يبدو وكأنه الخيار الأقل سوءا لإسرائيل".

من جهتها، قالت صحيفة لوفيغارو إن مظاهرة تضم عشرات الآلاف من اليهود المتدينين ملأت شارع ناتان شتراوس في الحي اليهودي بالقدس، معلنة رفض الامتثال لقرار المحكمة العليا بإنهاء الإعفاء من الخدمة العسكرية الذي يتمتع به طلاب التوراة الشباب، فيما يمثل مأزقا سياسيا لقادتهم المتحالفين مع نتنياهو. وأوضحت الصحيفة أن الإعلان عن هذه المظاهرة التي بدأت على وقع التراتيل الدينية والنفخ في القرون تم بصورة تقليدية عن طريق المنشورات التي توزع يدويا، لأن هؤلاء المتشددين يحظرون الإنترنت والهواتف الذكية.

وأشارت الصحيفة إلى أن هذه المظاهرة تدشن لمرحلة جديدة في سلسلة قضائية وسياسية ودينية طويلة، بعد أن أصدرت المحكمة العليا حكما لمصلحة إنهاء الإعفاء الذي يتمتع به طلاب التوراة الشباب منذ تأسيس دولة إسرائيل الذين لم يكونوا يتجاوزون ٠٠٠ في عام ١٩٤٨، في حين أنهم اليوم نحو ٨٠ ألفا، والجيش الإسرائيلي يحتاج إلى مزيد من الأيدي، ولكن هؤلاء المتدينين المتطرفين لا يقبلون مطلقا بارتداء الزي العسكري. وتقول لافتة على واجهة أحد المباني "الشعب اليهودي لا ينبغي أن يقاتل من أجل قطعة أرض، بل من أجل اليهودية"، كما تلوح لافتات فوق المعظاهرين، مثل "إسرائيل ليست دولة يهودية، إنها دولة صهيونية" و"نرفض الخدمة في الجيش الصهيوني".

ويمثل هؤلاء المتظاهرون الفرع الأكثر أصولية في الحركة الدينية المتطرفة، كما يوضح الباحث في جامعة بار إيلان في تل أبيب، جلعاد ملاخ، ويؤكد "لكنهم يعلمون أن عدم مرونتهم ستجلب لهم تعاطف معظم اليهود المتشددين الآخرين الذين ترفض الأغلبية العظمى منهم الانضمام إلى الجيش". ويرى تقرير الصحيفة أن قرار المحكمة العليا يهدد بإسقاط نتنياهو الذي يضم ائتلافه حزبين متشددين. ويحاول هؤلاء الحلفاء ألا تنتهي الدورة الصيفية للكنيست دون تمرير مشروع قانون يعدونه ليحكم بالإعفاء من الخدمة، رغم ما يسببه ذلك من انقسامات عميقة في الأغلبية، خاصة أن شخصيات من حزب الليكود، حزب نتنياهو، تعارضه.

في إطار آخر، نشر موقع ميدل إيست آي في لندن تقريراً حول علاقة الإمارات العربية المتحدة بشركة صربية زوّدت إسرائيل بالأسلحة أثناء الهجوم على غزة. ففي تحقيق أجرته شبكة التحقيق



الاستقصائية البلقاتية، وصحيفة هآرتس، الشهر الماضي، ونشره موقع بلقان إنسايت، بعنوان: من بلغراد إلى بئر السبع، كشف عن صادرات أسلحة للشركة التي تملكها الدولة الصربية بملايين الدولارات من صربيا إلى إسرائيل، ولكن الشركة لديها علاقات طويلة مع الإمارات. وبحسب التقرير، فقد قامت شركة يوغوإمبورت أس دي بي أر، بتصدير أسلحة قيمتها ١٧.١ مليون دولار إلى إسرائيل عبر الطائرات العسكرية والمدنية.

## أخبار ومواضيع متنوعة:

بلومبرغ: هزيمة ماكرون قد تؤدي إلى زعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي و"الناتو"... فرنسا مهددة بالحصول على برلمان من يسار اليمين... الغارديان: الانتخابات المبكرة في فرنسا: عندما أصبح ما لا يمكن تصوره ممكناً... خبير أميركي في فورين بوليسي: عودة ترامب تنذر بإعادة أوروبا إلى ماضيها الفوضوي..؟!!

أفادت وكالة بلومبرغ بأن الهزيمة المتوقعة في المرحلة الثانية والحاسمة من الانتخابات البرلمانية الفرنسية قد تؤدي إلى زعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي وحلف "الناتو". وذكرت في مقال أن توقعات نتائج المرحلة الثانية والحاسمة من الانتخابات البرلمانية الفرنسية والتي ستجري وقائعها خلال و أيام تشير إلى أن حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف سيحقق انتصارا ظافرا، وأن الرئيس ماكرون سيواجه حينئذ وضعا مهينا. وبرغم حقيقة أن ماكرون سيحتفظ بالرئاسة، إلا أن سلطته سيتم تقويضها، وسيتولى منصب رئيس الوزراء شخص إما من حزب التجمع الوطني لمارين لوبان، أو من الائتلاف اليساري الجبهة الشعبية الجديدة.

وستشهد هزيمة حزب ماكرون وصول مؤيدي وقف المساعدات الأوكرانيا والسياسيين المتعاطفين مع الرئيس بوتين إلى قيادة ثاني أكبر دولة في الاتحاد الأوروبي، وهو ما ترى بلومبرغ أنه سيؤدي إلى زعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي وحلف "الناتو"، وسيعرض المزيد من المساعدات الأوكرانيا إلى الخطر. وتجري الانتخابات البرلمانية الفرنسية على جولتين: ٣٠ حزيران و٧ تموز. ولأول مرة في تاريخ الجمهورية الخامسة، يتم التصويت في مثل هذا الوقت القصير، وبعد حل البرلمان، كان أمام الأحزاب أقل من ٣ أسابيع لتسمية مرشحيها وإجراء الحملات الانتخابية.

وتناول غينادي بيتروف، في صحيفة نيزافيسيمايا غازيتا الروسية، النجاحات التي حققها الراديكاليون في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية الفرنسية؛ فقد تم استخلاص النتائج الأولية للجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية المبكرة في فرنسا، وقد أرعبت أنصار أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط؛ ففي نهاية المطاف، حققت النجاح قوى كانت تُعدّ حتى وقت قريب هامشية، مثل حزب



# التجمع الوطني اليميني المتطرف بزعامة مارين لوبان، وائتلاف الجبهة الشعبية الجديدة اليساري المتطرف.

واستنادًا إلى نتائج الجولة الأولى، حصل حزب التجمع الوطني على ٣٩ مقعدًا في الجمعية الوطنية (من بين الفائزين هناك، بالمناسبة، مارين لوبان نفسها). وبالتالي فإن كتلة التجمع في البرلمان المقبل ستكون بالتأكيد أكبر من الكتلة الحالية. الآن، الرابطة الوطنية لديها ٨٨ مقعدا. وإذا سارت الأمور على ما يرام بالنسبة لمؤيدي لوبان، سيكون هناك أكثر من ١٠٠ مقعد وأكبرها فصيلها. وشغل الائتلاف المؤيد للرئيس "معاً من أجل الجمهورية!" المرتبة الثالثة، بحصوله على ٢٠% من الأصوات. ولا يمكن تفسير هذه النتيجة، كما هو الحال غالبا، بالانضباط الأكبر بين اليمين المتطرف المقترن بلامبالاة الناخبين الآخرين. فقد كانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات مرتفعة بشكل غير عادي، وتجاوزت ٢٥٠%؛ ويحاول المشاركون في الانتخابات حشد الناخبين بدعوات لمنع فوز الخصم؛

وأوضح الكاتب أنّ اليسار المتطرف على رأس الداعين؛ فقد أعلنت جميع أحزاب الجبهة الشعبية الجديدة أنها ستسحب مرشحيها الذين احتلوا المركز الثالث في الجولة الثانية إذا كان مرجحًا فوز أحد أنصار لوبان في دوائرهم الانتخابية. ببساطة، قرر اليسار المتطرف التنسيق مع ماكرون من أجل منع فوز حزب التجمع الوطني. وهذه إشارة مشجعة للرئيس. ويشير ذلك إلى أن ماكرون سيظل قادرا على تشكيل ائتلاف موال له في البرلمان الجديد، توحده رغبة مشتركة في منع اليمين المتطرف من الوصول إلى السلطة.

ونشرت صحيفة الغارديان البريطانية افتتاحيتها تحت عنوان: الانتخابات المبكرة في فرنسا: عندما أصبح ما لا يمكن تصوره ممكناً. وقالت إذا كان الرئيس ماكرون، لا يزال يعقد الآمال في أن قراره بإهداء مارين لوبان، زعيمة حزب "التجمع الوطني" اليميني المتشدد، انتخابات برلمانية مبكرة سيؤتي ثماره، "فمن المؤكد أن هذه الآمال تبددت الآن". وتابعت: "ماكرون راهن بتهور" على أن مستويات الدعم التاريخية لحزب التجمع الوطني سوف تتلاشى بمجرد أن يواجه الناخبون المحتجون احتمال تشكيل حكومة يمينية متطرفة لأول مرة في تاريخ ما بعد الحرب، "لكن تلك المقامرة لم تفلح".

وأوضحت الصحيفة أن نسبة المشاركة العالية في الجولة الأولى يوم الأحد أدت إلى فوز حزب الجبهة الوطنية بشكل مريح بالمركز الأول بنسبة ٣٣.١ في المئة من الأصوات، وهذه هي المرة الأولى التي يخترق فيها الحزب الذي أسسه جان ماري لوبان حاجز الـ٢٠ في المئة في الانتخابات التشريعية... ففي السنوات الأخيرة، "قامت لوبان بمهارة بإعادة تسمية حزب والدها وتطبيعه، وإبعاده عن



جذوره المعادية للسامية والفاشية الجديدة، واستهداف استياء العمال في المناطق المحرومة اقتصادياً".

وترى الصحيفة أنه خلال الحملة الانتخابية الحالية، بدأ بارديلا في التراجع عن التزامات الإنفاق الكبيرة التي من شأنها أن تخيف الأسواق، ولكن "روح الحزب الاستبدادية العميقة الكارهة للأجانب، وهو سبب وجوده التاريخي، لم تتغير". وتضيف أن خطط حزب التجمع الوطني الرامية إلى استبعاد مزدوجي الجنسية من المهن الحساسة، في بلد يضم واحداً من أكبر تعداد الأقليات العرقية في أوروبا، تشير إلى "مشروع سياسي يسعى إلى تهميش ووصم المواطنين المولودين في فرنسا من غير البيض". وترى الصحيفة أن القانون المطروح لمكافحة "الإيديولوجيات الإسلامية" واقتراح حظر الحجاب في الأماكن العامة يكشفان إلى أي مدى "تتصدر كراهية الإسلام أجندة ثقافية وقصائية". وترى الصحيفة إنه على نطاق أوسع، فإن الحكومة التي يقودها حزب الجبهة الوطنية، السوف تسعى إلى تقويض قيم الاتحاد الأوروبي من الداخل، باسم القومية المعادية للمهاجرين".

وحدّر أكاديمى أميركى في مجلة فورين بوليسى، من أن فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها على نطاق الولايات المتحدة، من شأنه أن يعيد أوروبا إلى ماضيها القديم الذي كانت سماته الفوضى والتعصب والصراعات. واستند هال براندز، أستاذ الشؤون العالمية في كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، في تحذيره إلى مواقف المرشح الجمهوري المفترض من عضوية بلاده في حلف الناتو والحرب الروسية ضد أوكرانيا، وتبنيه سياسة خارجية يتنصل فيها من التزامات واشنطن الخارجية. وكتب أن ترامب طالما أبدى امتعاضه من الأعباء الملقاة على عاتق واشنطن في حلف شمال الناتو، وبغضه الواضح للاتحاد الأوروبي الذي يعده منافسا اقتصاديا شرسا للولايات المتحدة، ولا ينظر إليه على أنه يمثل تتويجا لوحدة القارة.

كما هدد ترامب بالسماح لـ"الغزاة الروس" بأن يفعلوا ما يريدون للحلفاء الأوروبيين "المنتفعين" من عضويتهم في الحلف بلا مقابل؛ وباعتباره شعبوياً غير ليبرالي، فهو لا يكترث لمصائر الديمقراطية الليبرالية في أوروبا، إن لم يكن معاديا بشكل صريح لها، أضاف براندز. وعندما يروج ترامب لشعار "أميركا أولا" في سياسته الخارجية، فإن ذلك يعني أن تتخلى الولايات المتحدة عن الالتزامات غير العادية التي أخذتها على عاتقها منذ الحرب العالمية الثانية.

وقال براندز: ما من أحد يعرف على وجه التحديد ما قد يفعله ترامب إذا ما تولى زمام السلطة، مضيفا أن الانسحاب الكامل من حلف الناتو، والذي قد يثير حفيظة أنصار الحزب الجمهوري المنفتحين على العالم، ربما لا يستحق ثمنه السياسي. ومع تزايد حدة التهديد الذي تشكله الصين



على المصالح الأميركية في آسيا، فقد حان الوقت "النأخذ على محمل الجد احتمال أن تتخلى أميركا عن أوروبا في يوم من الأيام، والتفكير فيما قد يحدث بعد ذلك".

وترامب ليس وحده الذي يفكر في الانسحاب من الناتو خلال ولايته الأولى في حال فوزه في الانتخابات المقبلة، إذ ينقل أستاذ الشؤون الدولية في مقاله عن السيناتور الأميركي جي دي فانس وهو أحد أبرز أنصار شعار "أميركا أولا"، الذي يدعو إلى تجاهل القضايا الدولية والتركيز على الشؤون الداخلية والقول "لقد آن الأوان لكي تقف أوروبا على قدميها".

ووفقا لمقال فورين بوليسي، يأمل المتفائلون أن تستمر أوروبا في الازدهار، حتى لو فقدت المظلة الأمنية الأميركية. ويعتقد الكاتب أن الولايات المتحدة قد تنكفئ - وفق منظور المتفائلين- على نفسها، ولكن أوروبا التي أصبحت ثرية ومستقرة وديمقراطية على مدى السنوات الـ ١٨ الماضية مستعدة للعمل كقوة بناءة ومستقلة في عالم متعدد الأقطاب. بيد أن براندز يعود مستدركا أن من المرجح أن تعاني أوروبا ما بعد الحقبة الأميركية، من التهديدات المحدقة بها، بل ربما ترتد في نهاية المطاف إلى أنماط ماضيها "الأشد قتامة والأكثر فوضوية وتعصبا". وكان الرئيس ماكرون قد حذر، في أواخر نيسان الماضي، من أن أوروبا الحالية "مهددة بالموت، وقد تموت".

لقد تغيرت أوروبا كثيرا منذ الحرب العالمية الثانية، هكذا رآها براندز، حتى إن العديد من الناس للأميركيين منهم خاصة للسوا كيف بدت القارة حالة ميؤوسا منها ذات يوم، "فقد كانت أرض الحروب الأبدية". وذكر الكاتب أمثلة على الصراعات التي ابتليت بها أوروبا في قديم الزمان، لا سيما بعد بروز ألمانيا كقوة يحسب لها حساب بعد عام ١٨٧٠... وطبقا للمقال، فإن ولادة أوروبا جديدة كادت أن تكون أمرا حتميا، فقد تطلب ذلك تدخلا جذريا وغير مسبوق من الولايات المتحدة "الدولة التي طالما سعت إلى تجنيب القارة الأوروبية الصراعات".

واعتبر الكاتب أن هذا التدخل كان نتاجا للحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة أميركا، والشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، وهي الحرب التي كانت بمثابة نذير بانهيار آخر للتوازن الأوروبي لم يكن لتطيقه حتى قوة عظمى بعيدة مثل الولايات المتحدة. وزعم الكاتب أن العسكرية الأميركية كان لها الفضل في كسر حلقة العنف المميت من خلال حماية أوروبا الغربية من تغول موسكو، ومن غريزة التدمير الذاتي. ويمضى براندز، للقول، إنه ومع إضفاء الحماية الأميركية على المنطقة - لم يعد الأعداء القدامي في أوروبا مضطرين إلى الخوف من بعضهم بعضا، إذ أصبح بوسع بلدان أوروبا الغربية أخيرا أن تحقق الأمن دون حرمان الآخرين منه، "وهو ما أدى، بدوره، إلى عبح حدة المساجلات السياسية وسباقات التسلح التي ابثليت بها القارة".



وهكذا، أتاحت السياسة الأميركية المجال لإحداث تغيير آخر تمثل في تعاون اقتصادي وسياسي غير مسبوق كان أبرز تجلياته مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وهو المشروع الذي سمني على واضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي في ذلك الوقت. أما التغيير الآخر، فكان سياسيا، يقوم على الفكرة القائلة إذا كان العنف متجذرا في الاستبداد، فإن تحويل الجغرافيا السياسية في أوروبا يقتضي تغيرا في سياساتها.

ووضع براندز تصورين لأوروبا ما بعد الحقبة الأميركية؛ أولهما متفائل، يتوقع فيه أن تظل القارة ديمقر اطية، ومتماسكة وموحدة في مواجهة أعدائها، مشيرا إلى أن انسحاب الولايات المتحدة قد يجبر الاتحاد الأوروبي على دعم أوكرانيا بشكل أكبر خلال حربها الحالية ضد روسيا، وإعطاء كييف ضمانات أمنية ذات معنى بعد السلام، وتحويل نفسها إلى طرف عسكري فاعل من الطراز العالمي من أجل درء روسيا والتهديدات الأخرى التي كانت تتصدى لها واشنطن؛ وبالتالي، فإن أوروبا، ستبرز كدعامة قوية ومستقلة للنظام العالمي الليبرالي، وستتفرغ أميركا لأولويات أخرى بما يجعل توزيع الأعباء في العالم الديمقراطي أكثر كفاءة.

ويتعلق التصور الثاني، في أن تصبح أوروبا في حقبة ما بعد أميركا، ضعيفة ومنقسمة على نفسها لا تتناحر دولها مع بعضها، ولكنها لا تستطيع، في الوقت ذاته، دعم بعضها بعضا. وتوقع براندز، في هذا السيناريو، أن يفشل الاتحاد الأوروبي في إنتاج القوة العسكرية اللازمة لتحرير أوكرانيا وحماية دول خط المواجهة الشرقية، وستعاني للتكيف مع التهديد الاقتصادي والجيوسياسي الذي تشكله الصين. وفي الواقع، قد تجد أوروبا نفسها عالقة بين روسيا "العدوانية"، والصين "المفترسة"، والولايات المتحدة "المعادية" في عهد ترامب. وربما لم تعد أوروبا بؤرة للتنافس الجيوسياسي، والولايات المتحدة "المعادية" في عهد ترامب.

إيكونوميست: هكذا كان عالم الجاسوسية وهكذا أصبح .. ؟!!

كانت أجهزة الاستخبارات تقضي وقتها في محاولة الحصول على أسرار الآخرين، وحماية أسرار ها الخاصة، والانخراط في أنشطة سرية، وكانت التكنولوجيا جزءا لا يتجزأ من هذا الأمر حتى أصبحت الاستخبارات "آلية وصناعية"، ثم مستهلكا نهما لأعلى التقنيات المتاحة، ولكن أدوات التجسس العالمية تغيرت مع تغير العالم الذي يتم استخدامها فيه. لإلقاء الضوء على هذا الموضوع، انطلقت مجلة إيكونوميست من اكتشاف محللي الاستخبارات قبل بضع سنوات أن كاميرات المراقبة المتصلة بالإنترنت في تايوان وكوريا الجنوبية كانت تتصل، لسبب غير مفهوم، بأجزاء حيوية من شبكة الكهرباء الهندية.



وأوضحت المجلة، في مقال للباحث بمعهد لندن الملكي شاشانك جوشي، أن هذا الاتصال الغريب تبين أنه طريق ملتو متعمد، كان الجواسيس الصينيون يتواصلون من خلاله مع برامج ضارة دفنوها سابقا عميقا داخل أجزاء مهمة من الشبكة الهندية من المفترض أنها للتمكن من التخريب في المستقبل. وقد اكتشف هذا الاتصال، محللون أثناء قيامهم بمسح الإنترنت للبحث عن عقد "القيادة والتحكم" التي يستخدمها المتسللون كنقاط انطلاق لضحاياهم، ما يعني أن الكشف عن هذا الهجوم لم يكن من قبل وكالة استخبارات هندية ولا غربية، ولكن من قبل شركة "ريكورد فيوتشر" الأميركية.

وأشار الكاتب إلى أن الاختراق الصيني واكتشافه، كان نموذجا مصغرا للذكاء الحديث، حيث الإنترنت والأجهزة المتصلة به موجودة في كل مكان، مما يوفر فرصا وافرة للمراقبة والفخاخ والعمليات السرية. وليست الكاميرات الموجودة في تايوان وكوريا الجنوبية سوى جزء من أكثر من مليار كاميرا تم تركيبها على مستوى العالم، وهي جزء من شبكة متنامية من المراقبة التقنية التي جعلت الحياة أكثر صعوبة بالنسبة لضباط المخابرات والعملاء الذين يتعين عليهم تجنيدهم.

وكان أول حاسوب قابل للبرمجة قد تم تطويره لكسر الرموز النازية، كما أدى ظهور أقمار التجسس إلى كشف سطح الأرض، وبالتالي غيرت الأدوات المتطورة، مثل الترانزستورات المصغرة والحبر السري المستمدة من صناعة البلاستيك الناشئة، كيفية عمل الذكاء البشري. وفي ذلك الوقت، كما هو الحال الآن، كانت بعض هذه التكنولوجيا تأتي من خارج عالم الجواسيس، وبالفعل عندما عقدت وكالة المخابرات المركزية (السي آي إيه) إحدى أولى ندواتها حول الذكاء الاصطناعي في عام ١٩٨٣، كان فيها عرض للبائعين، حيث كانت أجهزة الحاسوب العملاقة وطائرات التجسس والأقمار الصناعية مشاريع نخبوية، تُستخدم في الغالب للتجسس على عائم لا يمتلك تلك التكنولوجيا.

أما الأمر المختلف اليوم، بحسب جوشي، فهو أن التكنولوجيا الرقمية قد تسربت إلى كل ركن من أركان الحياة، حيث يوجد الآن ٨٠٥ مليارات هاتف ذكي في جميع أنحاء العالم، وهي جزء من ثورة الإلكترونيات الدقيقة التي انخفضت فيها تكلفة الكاميرات والميكروفونات وأجهزة استقبال نظام تحديد المواقع العالمي وأجهزة الاستشعار الأخرى. ومع ارتفاع معدل انتشار الإنترنت على مستوى العالم من ٣٠٥ إلى ٦٧%، تم ربط أجهزة الاستشعار هذه، في الهواتف وأجهزة الحاسوب والسيارات وأجهزة التافزيون، معا، مما أدى إلى إنشاء مصانع استخباراتية في كل جيب وفي كل شارع، وأصبحت الخوارزميات والقدرة الحاسوبية اللازمة لفهم سيل البيانات أكثر قدرة وكفاءة بشكل كبير.

وقد غير هذا الانتشار الأشياء التي يهتم بها الجواسيس، لأن أجهزة الاستخبارات ليست مكلفة فقط بمراقبة التكنولوجيا التي يستخدمها منافسوها، ولكن بكيفية استخدامها، ولذلك تشعر أجهزة الأمن الغربية بالقلق من أن النفوذ الصيني على المنتجات المتصلة بالإنترنت، من تيك توك إلى أجهزة



التوجيه إلى السيارات ذاتية القيادة، يمكن أن يصبح أدوات لجمع البيانات أو التدخل السياسي أو التخريب في زمن الحرب.

وبالإضافة إلى تغير ما يمكن التجسس عليه، تغيرت أيضا كيفية عمل الجواسيس، وأصبحت العمليات أكثر صعوبة، إذ إن نمو "المراقبة الفنية في كل مكان" جعل من الصعب إخفاء هويات ضباط المخابرات، ومن الصعب عليهم السفر تحت أسماء مستعارة، ومن الصعب عليهم مقابلة العملاء دون القبض عليهم، لأن التدقيق أصبح أكثر فعالية وأكثر انتشارا وأكثر عدائية بعد أن صدرت الصين تكنولوجيا المراقبة إلى جميع أنحاء العالم. وخلص الكاتب إلى أن هذه التكنولوجيا تظهر كيفية تأثير "المراقبة الفنية في كل مكان" وطوفان البيانات والتقدم في الذكاء الاصطناعي، على كل فرع من فروع التجسس، بدءا من المحللين الجغرافيين الذين يجب عليهم الخوض في كومة متزايدة من صور الأقمار الصناعية، ثم الوكالات المهمة التي يجب عليها التنصت على عالم مشفر إلى حد كبير.!!

\*\*\*\*\*

#### تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.